القيامة نعم الشابة لا يعزيها الاجنبي وانما يعزيها محارمها
وزوجها وكذا من الحق بهم في جواز النظر فيما يظهر وصرح
ابن خيران بانه يستحب التعزية بالمملوك بل قال الزركشي
يستحب ان يعزي بكل من يحصل له عليه وجد كما ذكره الحسن
البصري حتى الزوجة والصديق وتغيرهم بالاهل جري
على الغالب وتندب البداءة باضعفهم عن حمل المصيبة ويسن
قبل دفنه لانه وقت شدة الجزع والحزن ولكن بعده اولى لاكمالهم
قبله بتجهيزه الا ان افرط حزنهم فتقديمها اولى ليصبروهم
وغايتها الى اخر ثلاثة ايام تقريبا تمضي من وقت الموت
لحاضر ومن القدوم لغائب وقيل من وقت دفنه ومثل الغايب
المريض والمحبوس فتكره التعزية بعدها اذ الفرض منها تسكين
قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجدد حزنه ويقال في
تعزية المسلم بالمسلم اعظم الله اجرك اي جعله عظيما واحسن
عزاك اي جعله حسنا وغفر لميتك ويقال في تعزيته بالكافر
الذمي اعظم الله اجرك وصبرك واخلف عليك او جبر مصيبتك
او نحو ذلك ويقال في تعزية الكافر بالمسلم غفر الله لميتك واحسن
عزاك اما الكافر غير المحترم من حربي او مرتد كما جته الاذرعي
فلا يعزي وهل هو حرام او مكروه الظاهر في المهمات الاول
ومقتضى كلام الشيخ ابي حامد الثاني وهو الظاهر هذا ان لم
يرج اسلامه فان رجي اسلامه استحب كما يوخذ من كلام
السبكي واما تعزية الكافر بالكافر فهي غير مندوبة كما اقتضاه
كلام الروضة بل هي جايزة ان لم يرج اسلامه وصيغتها
اخلف الله عليك ولا نقص عدد كذلك بنقصان في الدنيا بكثرة
الجزية وفي الاخرة بالعذاب من النار قال في المجموع وهو مشكل
لانه دعا بدوام الكفر فالمختار تركه ومنعه ابن النقيب بانه ليس

والنفوذ في اللغة الشيء الماضي والجائز الاصل والصبر الحبس عليه يوعد عليه جزء والجمع اجور وقارورة الخمر والدعاء للميت بالمغفرة ذكر للصائم جبر المصيبة اه

ايراد الباء جملة على الجيد اه

فيه ما يقتضي البقاء على الكفر والاحتياج الى تاويله بتكثير الجزية
ولا يدفن اثنان ابتدا في قبر واحد بل يفرد كل ميت بقبر
حالة الاختيار للاتباع فلو جمع اثنان في قبر واحد الجنس كرجلين
وامراتين كره عند المارودي وحرم عند السرخسي ونقله عنه
النووي في مجموعه مقتصرا عليه وعقبه بقوله وعبارة الاكثرين ولا
يدفن اثنان في قبر ونازع في التحريم السبكي وسياتي ما يقوي
التحريم للحاجة اي لضرورة كما في كلام الشيخين كان كثر
الموتى وعسر افراد كل ميت بقبر فيجمع بين الاثنين والثلاثة
والاكثر في قبر حسب الضرورة وكذا في ثوب للاتباع في قتلى احد
رواه البخاري فيقدم احسنهم اخذا وهو الاحق بالامامة الى
جدار القبر القبلي لانه صلى الله عليه وسلم كان يسال في قتلى احد
عن اكثرهم قرانا فيقدمه الى اللحد لكن لا يقدم فرع على اصله من
جنسه وان علا حتى يقدم الجد ولو من قبل الام وكذا الجدة قاله
الاسنوي فيقدم الاب على الابن وان كان افضل منه لحرمة
الابوة وتقدم الام على البنت وان كانت افضل منها اما الابن
مع الام فيقدم لفضيلة الذكورة وتقدم الرجل على الصبي والصبي
على الخنثى والخنثى على المراة ولا يجمع رجل وامراة في قبر واحد الا
لضرورة فيحرم عند عدمها كما في الحياة قال ابن الصلاح ومحله
اذا لم يكن بينهما محرمية او زوجية والا فيجوز الجمع قال الاسنوي
وهو منهم والذي في المجموع انه لا فرق فقال انه حرام حتى في الام
مع ولدها وهذا هو الظاهر اذ العلة في منع الجمع الا يدلك
الشهوة قد انقطعت فلا فرق بين المحرم وغيره ولا بين ان يكونا من
جنس واحد او لا والخنثى مع الخنثى او غيره كالابن مع الذكر والصغير
الذي لم يبلغ حد الشهوة كالمحرم ويجزئ بين الميتين بقرب حيث
جمع بينهما اذ بكما جزم به ابن المقري في شرح ارشاده ولو اتحد